

أتمتة العملية التشريعية - دراسة مقارنة -

م.د. سري حارث عبد الكريم الشاوي

كلية القانون/جامعة بغداد

E-mail: sura.h@uobaghdad.edu.iq

مستخلص البحث:

يعد مصطلح الأتمتة من المصطلحات الحديثة نسبياً وهي كلمة معربة عن كلمة (Automatique) الفرنسية وكلمة (Automation) الإنكليزية والتي تعني الذاتي أو التلقائي أو الآلي ويراد بها إنجاز الأعمال ذاتياً من قبل التقنيات والبرامج الالكترونية بصورة تلقائية دون تدخل يد البشر في ذلك، ولذلك تعد الأتمتة الالكترونية من أبرز مظاهر الحكومة الالكترونية أي الحكومات الرقمية أو ما تسمى حكومة بلا ورق، كما تعد الأتمتة الالكترونية من أبرز وسائل الحوكمة الالكترونية للمؤسسات عموماً سواء كانت تنفيذية أو تشريعية أو قضائية، وبسبب ما توفره هذه التقنيات من سرعة ودقة وجودة واختصار في الوقت والجهد أصبح ميسر الحاجة إليها ضروري جداً في كل هيئات الدولة وعلى الأخص منها الهيئة التشريعية التي تضطلع بمهام سن القوانين ومهام رقابية أخرى، ذلك أن العملية التشريعية هي عملية معقدة ويتظافر جهود عدة جهات إلى جانب الهيئة التشريعية لضمان مخرجات تشريعية عالية الجودة، هذا البحث يسهم ببيان مفهوم الأتمتة الالكترونية لغوياً واصطلاحياً وأهمية هذه التقنيات بالنسبة للهيئة التشريعية ومجالات تطبيق هذه التقنيات حسب مراحل العملية التشريعية.

الكلمات المفتاحية: أتمتة الكترونية، عملية تشريعية، تشريع، برلمان الكتروني، حوكمة المؤسسة التشريعية، حكومة الكترونية، معايير الحكم الرشيد.

المقدمة: (Introduction).

تمارس الهيئة التشريعية في النظم البرلمانية عدة مهام إلى جانب سن التشريعات وهذه المهام رقابية ومالية تفرضها طبيعة النظام البرلماني كما هو الحال في العراق حيث يمارس مجلس النواب العراقي جملة من المهام التشريعية والرقابية والمالية وحتى الإدارية على مستوى موظفي المجلس وهذا يتطلب من المجلس المذكور إنجاز هذه المهام بسرعة ودقة وجودة واقتصاد في الوقت والجهد، ووفقاً للآليات التشريعية والأدوات المتاحة للمجلس فإنها لم تعد قادرة على مجاراة التطور على مستوى الجودة التشريعية مقارنة بجودة مخرجات البرلمانات في الدولة الأوربية التي تستعين في عملها بتكنولوجيا الاتصالات والمواصلات والشبكة الدولية للمعلومات والبرامج والتطبيقات الذكية بعد أن هيا المجال التشريعي لاستيعاب هذه التقنيات ضمن الحياة البرلمانية.

مشكلة البحث (Research Problem).

تتمثل مشكلة البحث في افتقار مجلس النواب العراقي إلى تطبيقات ووسائل الأتمتة الالكترونية إلا في حدود ضيقة وهذا أثر بطبيعة الحال على مقدرة المجلس المذكور في مباشرة مهامه التشريعية والرقابية، كما أن غياب هذه التقنيات ساهم في تأخير تحول مجلس النواب العراقي إلى ما يعرف في عالمنا المعاصر (بالبرلمان الالكتروني) لذا تضمن هذا البحث معالجة القصور في هذا الجانب لبيان أهمية هذه التقنية في رفع كفاءة وأداء الهيئة التشريعية وتعميق اتصال الناخبين بممثليهم والوقوف على الرأي العام لضمان مبدأ المشاركة والشفافية في العمل التشريعي وهي من أهم ركائز الحكم الرشيد.

أهداف البحث (Research aims).

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على أهمية الأتمتة الالكترونية في مجال عمل البرلمانات المعاصرة والتي باتت أحد وسائل حوكمة الهيئات التشريعية مع تقديم الحلول ومجالات تطبيق هذه التقنية حسب مراحل العملية التشريعية وحسب مسارات الاتصالات مع الفئات المستهدفة بالتشريع والهيئات المساهمة في العملية التشريعية لضمان تكاملها وشفافيتها وفعاليتها.

منهجية البحث (Research methodology).

تم اعتماد المنهج الاستقصائي والاستنتاجي والتحليلي المقارن سواء ما تعلق منها بالنصوص أو التطبيقات التكنولوجية في البرلمانات الأوروبية والعربية وآثارها على العملية التشريعية.

خطة البحث (Research plane).

تم تقسيم البحث إلى قسمين، خصصنا الأول لبحث مفهوم الأتمتة الالكترونية وأهميتها بالنسبة للعملية التشريعية وقسمناه إلى ثلاث مطالب تناولنا في المطلب الأول تعريف الأتمتة الالكترونية وبيننا في المطلب الثاني مزايا وعيوب الأتمتة الالكترونية وتناولنا في المطلب الثالث أهميتها بالنسبة للعملية التشريعية، أما المبحث الثاني : فقد خصصناه لبحث مجالات الأتمتة الالكترونية في نطاق العمل التشريعي وقسمناه إلى ثلاث مطالب وفقاً لمراحل العملية التشريعية، فكانت الأتمتة الالكترونية في مرحلة إعداد مشروع القانون من نصيب المطلب الأول، ودورها في مرحلة المناقشة والتصويت على القانون من نصيب المطلب الثاني، ودورها في مرحلة الإصدار والنشر من نصيب المطلب الثالث واختتمنا البحث بخلاصة معمقة تضمنت أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصلنا إليها.

المبحث الأول

مفهوم الأتمتة الالكترونية وأهميتها للعملية التشريعية

The concept of electronic automation and its importance to the legislative process

تعد الأتمتة الالكترونية أحد صور ما يعرف بالحكومة الالكترونية أو الأعمال الالكترونية، أو الديمقراطية الرقمية، أو الحكومة الرقمية فهي على مستوى الحكومة تمثل العمليات والهيكل والخدمات المقدمة رقمياً بما يضمن التفاعل والتواصل بين الحكومة والأفراد، وهي على مستوى السلطة التشريعية تمثل العمليات والبيانات والهيكل الالكترونية التي تتضمن أنماطاً وطرقاً الكترونية متقدمة ومستحدثة تضمن التفاعل بين السلطة التشريعية والمواطنين من جهة وتضمن سرعة ودقة وجودة القيام بالمهام التشريعية من جهة ثانية، لذا تعد الأتمتة الالكترونية احد مداخل الإصلاح والتنمية في المجال الذي تطبق فيه، وسنحاول في هذا المبحث تناول تعريف الأتمتة الالكترونية في مطلب أول، وبيان مزايا وعيوب الأتمتة الالكترونية في مطلب ثان، وبيان أهمية الأتمتة الالكترونية بالنسبة للعملية التشريعية في مطلب ثالث.

المطلب الأول

تعريف الأتمتة الالكترونية

Electronic automation definition

تعني كلمة (أتمتة) الانسياب التلقائي للمعلومات وهي كلمة غير عربية وتمثل الترجمة غير الدقيقة للكلمة (Automatigue) الفرنسية ومعناها تلقائي أو آلي أو ذاتي الحركة^(١)، أما كلمة (Automation) باللغة الإنكليزية فهي تعني أيضاً التشغيل الآلي وفي أحيان أخرى تعني المكننة وهذا المصطلح مستوحى من كلمة (automatic) باللغة الإنكليزية وتعني تلقائي آلي أو ذاتي العمل^(٢)، والحقيقة أن هذا المصطلح ذو أبعاد فنية تكنولوجية لأنه يتعلق بتطبيقات وبرامج الكترونية ولكن مع اتساع استخدام هذه التقنيات في شتى المجالات ظهر ما يعرف بمصطلح الحكومة الالكترونية (electronic government) والتي تعني استخدام المؤسسات الحكومية لتكنولوجيا المعلومات مثل شبكات المعلومات العريضة وشبكة الانترنت وأساليب الاتصال عبر الهاتف المحمول ولديها القدرة على التفاعل وإدامة الاتصال مع المواطنين أو متلقي الخدمة^(٣)، وعرفها البنك الدولي بأنها تكنولوجيا المعلومات التي تملك قدرة تحويل العلاقات مع المواطنين والأعمال بأسلوب أسرع وأدق بعيداً عن البيروقراطية، كما أنها تعني قدرة القطاعات الحكومية المختلفة على توفير الخدمة الحكومية التقليدية للمواطن بوسائل الكترونية وبسرعة وقدرة متناهية وبتكاليف ومجهود أقل ومن خلال موقع واحد على شبكة الانترنت^(٤)، وإذا كانت الحاجة قد ظهرت أولاً في مجال القطاع الحكومي ومؤسساته باعتباره أكثر مساساً بالمواطن من خلال الخدمات التي تقدمها له والحاجة والسرعة والجودة ألزمت هذه المؤسسات والمرافق الحكومية بتقديم خدماتها عبر أدوات ووسائل

(١) ينظر : د. داود عبد الرزاق الباز، الحكومة الالكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وموظفيه، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٧، ص ٢٤٦.

(٢) انظر : معجم المعاني على الرابط الالكتروني : www.almaany.com.

(٣) ينظر : د. عبد الحميد بسيوني، الحكومة الالكترونية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٤٥.

(٤) ينظر : د. محمد الصيرفي، التطور الإداري، مدخل للحكومة الالكترونية، ط ١، دار الكتاب القانوني ودار المشرق العربي، القاهرة، ٢٠١٨، ص ٢٣٨.

الكثرونية تحتوي على خطوط اتصال أو هاتف أو فاكس أو انترنت يتم استخدامها من خلال الحاسب الشخصي أو التلفون لتقديم الخدمات مباشرة إلى الجمهور^(٥) فإن هذه الحاجة ظهرت على نطاق هيئات الدولة الأخرى أيضاً فالسلطة التشريعية باعتبارها الهيئة المسؤولة عن سن القوانين^(٦) تحتاج للاتصال والتفاعل من الناخبين الذين أوصلوا النواب إلى هيئة التشريع كما تحتاج للتفاعل مع الفئات المخاطبة بالتشريع والجهات ذات العلاقة بالتشريع كالمختصين والقضاة والفقهاء ورجال القانون ومنظمات المجتمع المدني والمراكز الأكاديمية وغيرها، وإن مثل هذا الاتصال يتطلب وسائل الكترونية تؤمن الاتصال بالسرعة والدقة اللزمتين لاختصار الوقت والجهد، وهذا من متطلبات مبدأ شفافية التشريع والذي يتطلب أن تكون إجراءات الإعداد والطباعة وسن التشريعات وإجراءات سنها وإصدارها معروفة للمواطنين ومؤسسات المجتمع المدني ليتسنى لهذه الجهات مراقبة العملية التشريعية والاشتراك فيها تطبيقاً لمبدأ ديمقراطية التشريع، إذ أن من أهم مقومات التشريع الجيد الشفافية والديمقراطية، كما تعد الأتمتة الالكترونية وتوظيف تطبيقاتها مهماً جداً بالنسبة للجوانب الفنية في العملية التشريعية ذاتها فضلاً عن تسهيل الاتصال والتفاعل مع الحكومة لتأمين علاقة مرنة وتعاون سلس بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والتي تعد الأخيرة شريكاً أيضاً في العملية التشريعية^(٧).

المطلب الثاني

مزايا وعيوب الأتمتة الالكترونية

Advantages and disadvantages of electronic automation

إن الأتمتة الالكترونية باعتبارها عملية فنية تستهدف تحويل الجهد البشري المادي إلى جهد رقمي الكتروني تلقائي وآلي والاستغناء عن الورق عبر الوسائل التكنولوجية المختلفة لابد أن يفرز عن مزايا وعيوب عن هذا التطبيق وهذا ما سنتناوله فيما يأتي :

أولاً: مزايا الأتمتة الالكترونية : توفر الأتمتة الالكترونية للعملية التشريعية مزايا عديدة أهمها:

١- تقليل الجهد والكلفة : فالبرامجيات والتطبيقات الذكية تساهم بشكل فعال وجدي في تقليل الجهد والكلفة^(٨) في تحقيق الهيئة التشريعية لأهدافها من خلال سهولة الوصول إلى المعلومات وضمان تدفق المعلومات^(٩)، فهذه الوسائط الالكترونية تضمن تدفق المعلومات والبيانات المتعلقة بالقوانين المقارنة أو الوضعية والاحصائيات والكتب الفقهية والأكاديمية اللازمة لإعداد مشاريع القوانين إضافة لسهولة الولوج لقواعد المعلومات للمؤسسات

(٥) ينظر : حمزة ضاحي حمادة، الحكومة الالكترونية ودورها في تقديم الخدمات المرفقية، ط١، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٦، ص ٣١.

(٦) نصت المادة (٦١/أولاً) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ على أن (يختص مجلس النواب بما يأتي : أولاً : تشريع القوانين الاتحادية).

(٧) تساهم السلطة التنفيذية في العملية التشريعية من خلال ما يعرف بالمبادرة التشريعية الحكومية التي تتضمن اقتراح القوانين إلى مجلس النواب لغرض تشريعها حيث نصت المادة (٦٠) من دستور جمهورية العراق على أن (أولاً : مشروعات القوانين تقدم من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء).

(٨) ينظر : موقع سطور الالكتروني على الرابط : www.sotor.com.

(٩) ينظر : عمر موسى جعفر القرشي، أثر الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت - لبنان، ٢٠١٥، ص ١٥٩ وما بعدها.

الحكومية أو المراكز والمؤسسات الأكاديمية، كما يساعد ذلك إدارة الهيئة التشريعية شؤون الموظفين من غير النواب داخل مجلس النواب.

٢- التوثيق : تسهم الأتمتة الالكترونية في تنظيم عملية أرشفة الوثائق والمعلومات والبيانات وسهولة استدعائها و تخزينها وتحويلها واستنساخها، حيث تؤمن الأتمتة الالكترونية تقنيات تسمح بالأرشفة الالكترونية للبيانات والوثائق من خلال فهرستها وتصنيفها وترميزها وتخزينها في الأرشيف هو ذاكرة المؤسسة التشريعية^(١٠) ويحتوي على كافة المعلومات التي تديرها هذه المؤسسة وتنسقها وفقاً لنشاطاتها وحاجاتها ويمثل حصيلة الوثائق التي ينتجها أو يحصل عليها البرلمان أثناء مباشرته وظيفته التشريعية بغض النظر عن تاريخ تحريرها أو شكلها وأساسها المادي^(١١)، فالأرشفة الالكترونية عبارة عن عملية نقل وإدخال الملفات التقليدية إلى الوسائط المختلفة للحواسيب بحيث يمكن تخزينها لفترات طويلة، وهي تعد كذلك أداة احتياطية لتخزين واستدعاء الملفات الورقية التقليدية في حال فقدانها^(١٢).

٣- الدقة وحسن الأداء: حيث تؤمن الأتمتة الالكترونية الاستعانة ببرامج وأنظمة الكترونية تجعل العمل النيابي أكثر دقة وموثوقية من خلال عدم نسيان المهام وتأكيد الإرسال والاستلام والإتمام الآلي للمهام المبرمجة للعمل بموجبها مع إمكانية المعالجة الذاتية للأخطاء وهذا يؤكد يعمل على رفع كفاءة أداء المؤسسة التشريعية سواء على صعيد إعداد مشاريع القوانين أو على صعيد إجراءات سن القوانين أو على صعيد أنشطة أعضاء مجلس النواب أو إدارة موظفي المجلس.

ثانياً: عيوب الأتمتة الالكترونية: تتمثل عيوب الأتمتة الالكترونية بالدرجة الأساس بالخلل والعطلات التقنية أو تعرضها للفايروسات التي تشل عمل هذه البرامج والأنظمة، فضلاً عن كون هذه التقنيات مكلفة وتحتاج لكوادر متخصصة مع مخاطر الاختراق الأمني للمعلومات وخصوصاً أنها تتعلق بمؤسسة مهمة وهي المؤسسة التشريعية، حيث تزداد مخاطر حدوث التجسس الالكتروني وسحب البيانات والمعلومات من الأرشيف الالكتروني للمؤسسة التشريعية وهذا يقتضي تحصين الجانب الأمني للإدارة الالكترونية المسؤولة عن إدارة الملف الالكتروني في مجلس النواب ومكافحة مصادر التجسس الالكتروني والتي قد تأتي من الأفراد العاديون أو القراصنة (الهكرز) أو أجهزة الاستخبارات العالمية^(١٣).

(١٠) ينظر : زكريا عبد الكريم أسعد موسى، أساسيات الأرشفة الالكترونية، بحث منشور على الموقع الالكتروني : www.AI-amlak.Ly.

(١١) ينظر : عائشة عيسى عبد الله الذوايدي، الأرشيف الجاري والأرشيف الوسيط، من ندوة بناء نظام عصري للوثائق والمحفوظات في الفترة من ٢٨-٣٠/أكتوبر/٢٠٠٧، معهد الإدارة العامة، سلطنة عمان، ٢٠١٠، ص ٣١.

(١٢) ينظر : د. هدى بنت محمد العمودي، الأرشفة الالكترونية، بحث منشور في مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مجلد (١٦)، العدد (١)، ديسمبر ٢٠٠٩ - يونيو ٢٠١٠، ص ٦٨، متاح على الموقع الالكتروني: www.Kfml.Gov.sa.

(١٣) ينظر : د. محمد أمين يوسف، الإدارة والحكومة الالكترونية، دراسة حول الإدارة والحكومة الالكترونية مع إلقاء الضوء على تجربة الحكومة الالكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ط ١، دار الكتب والدراسات العربية، الاسكندرية، ٢٠١٦، ص ٤٦ وما بعدها.

المطلب الثالث

أهمية الأتمتة الالكترونية للعملية التشريعية

The importance of electronic automation of the legislative process

إذا كان التشريع يعني مجموعة القواعد القانونية العامة المجردة والتي تصدر من السلطة التشريعية أو أحد سلطات الدولة لتنظيم أمر من الأمور، فهو لفظ عام ينطبق على كل ما يتم سنه من التشريعات مهما كان شكلها (دستور، قوانين عادية، تشريع فرعي (لوائح))^(١٤)، فإن العملية التشريعية ذات أبعاد وآفاق أوسع وتشترك فيها أطراف عديدة ولا تقتصر على السلطة التشريعية التي تختلف حسب شكل الدولة وعوامل تنظيم السلطة التشريعية وطبيعة تكوينها المؤسسي كالأخذ بنظام المجلس الواحد ونظام المجلسين ولكل من هذين النظامين مبرراته النظرية والعملية^(١٥)، حيث تشترك السلطة التنفيذية في العملية التشريعية وكذلك منظمات المجتمع المدني والرأي العام.

وهذا يتطلب أن تكون هنالك وسائل تقنية متطورة تساهم في إعداد مشاريع القوانين وتسهيل الإطلاع عليها بمختلف الوسائل وسهولة الحصول على نسخ منها لدراساتها أو نقدها، كما أن هذه التقنيات الالكترونية تعد من الوسائل الفنية التي تساهم في تحقيق مفهوم التشريع الجيد وفقاً لمنظور الحكم الجيد، وذلك من خلال ما يأتي :

أولاً : تعمل الأتمتة الالكترونية على تعزيز مشاركة النواب في الصياغة التشريعية من خلال اختصار الوقت للوصول إلى البيانات والمعلومات وزيادة الوقت المتاح لعضو البرلمان لدراسة التشريعات المعروضة للتصويت من خلال ما توفره الأتمتة الالكترونية من درجة ونوعية وملائمة وتوقيت من خلال توافر الخدمات المعلوماتية اللازمة للتشريع^(١٦).

ثانياً : تعمل الأتمتة الالكترونية على رفع درجة كفاءة تواصل البرلمان وأعضاءه مع قوى ومكونات المجتمع كالأحزاب وجماعات الضغط ومنظمات المجتمع المدني، كما تسهل أداء عضو مجلس النواب في إدارة علاقته مع دائرته الانتخابية وتحديداً (الناخبين)^(١٧)، مع إمكانية اتصال الناخب بالنائب لإبداء الآراء والمقترحات حول التشريعات المقترحة. ثالثاً : إن من أهم معايير التشريع الجيد هو الشفافية في إعداد مشاريع القوانين وهنالك مؤشرات استقرت عليه الأعراف البرلمانية لقياس الشفافية في العمل التشريعي كانفتاح المجلس وعلنية الجلسات ونشر المحاضر البرلمانية، إمكانية الإطلاع على المبادرات التشريعية قبل طرحها على جدول أعمال البرلمان^(١٨)، وإمكانية نقل وقائع الجلسات والتصويت، مع إمكانية الإطلاع على محاضر عمل اللجان البرلمانية والمناقشات والآراء

(١٤) ينظر : محمود محمد علي صبرة، الاتجاهات الحديثة في إعداد وصياغة مشروعات القوانين، مكتب صبرة للتأليف والنشر، مصر - الجيزة، يونيو ٢٠٠٩، ص ١١ و ص ١٧ وما بعدها.

(١٥) لمزيد من التفصيل ينظر : د. رافع خضر شبر، السلطة التشريعية في النظام الفيدرالي، ط ١، منشورات زين الحقوقية، لبنان - بيروت، ٢٠١٧، ص ١٥ وما بعدها.

(١٦) ينظر : د. علي الصاوي، الصياغة التشريعية للحكم الجيد، إطار مقترح للدول العربية، بحث منشور في كتاب نحو تطوير الصياغة التشريعية للبرلمانات العربية، أوراق الندوة البرلمانية العربية، بيروت (٤-٦) شباط/ فبراير ٢٠٠٣، ص ٣٠.

(١٧) ينظر : د. علي الصاوي، المصدر السابق، ص ٣٠.

(١٨) ينظر : د. علي الصاوي، المصدر السابق، ص ٣١.

التي قيلت في هذه الجلسات، وهنا تلعب الأتمتة الالكترونية دوراً مهماً في تسهيل تحقيق مبدأ شفافية عمل البرلمان.

رابعاً : لا شك أن البرلمان لا يقتصر دوره على مباشرة العمل التشريعي وإنما يباشر دوراً آخر وهو الرقابة على السلطة التنفيذية كما هو الحال في العراق^(١٩)، حيث توفر الأتمتة الالكترونية تسهيلات كبيرة للبرلمان في ممارسة دوره الرقابي من خلال الولوج إلى المواقع الالكترونية للوزارات والهيئات الحكومية، كما توفر لأعضاء مجلس النواب المعلومات والبيانات لغرض ممارسة دورهم الرقابي في توجيه الأسئلة أو الاستجواب^(٢٠) من خلال سرعة تدفق الأخبار والمعلومات والوثائق وإمكانية الولوج لقواعد البيانات وبنوك المعلومات هذا من جانب، ومن جانب آخر توفر الأتمتة الالكترونية إمكانية تحقيق مبدأ المساءلة والمحاسبة من قبل الناخبين اتجاه ممثليهم في الهيئة التشريعية من خلال إمكانية الإطلاع على مواقف النواب من التشريعات وإمكانية مراقبة نزاهة العملية التشريعية ومدى توافقها مع الدستور أو مع مصالح المواطنين الذين انتخبوا هؤلاء النواب. خامساً : تعمل الأتمتة الالكترونية على تحقيق الأمن القانوني للناخبين، والأمن القانوني وفقاً للأستاذ والنائب الألماني مايكل فيلهلم بير (١٧٧٥-١٨٥١) هو حق المواطن أن يشعر بأن حقوقه محمية من قبل الدولة سواء ما تعلق في حياته أو حريته أو ممتلكاته تكريماً له بصفة مستمرة ومستقرة وبمعنى آخر حق الإنسان في الحفاظ على حقوقه كقيم مكتسبة دون أن يتخلل ذلك مخاطر تهدد هذه القيم^(٢١)، وحيث أن التشريع هو الذي يحدد المراكز القانونية ويضفي عليها الحماية القانونية فإن أي تغيير في هذه المراكز القانونية يجب أن يكون معلوماً ومتوقعاً من المخاطبين به، وهذا يقتضي من السلطة التشريعية اتخاذ التدابير الانتقالية بما يكفل تقبل القوانين الجديدة وتكييف أوضاعهم وفقاً لما ورد فيها من أحكام جديدة وعدم مفاجئة المخاطبين بها وتطبيقاً لمبدأ التدرج في فرض التشريعات الجديدة^(٢٢)، وهنا تلعب الأتمتة الالكترونية دوراً مهماً في فرض التشريعات الجديدة بالتدرج خلال الفترات الانتقالية السابقة لنفاذ القوانين الجديدة، من خلال النشر في مواقع السلطة التشريعية ووسائل النشر والإعلام الالكتروني المتداولة بصورة شعبية بحيث تسهل وصول التشريعات إلى عامة المواطنين، فضلاً عن أهميتها عند طرح هذه التشريعات كمشاريع قوانين حيث يؤمن نشرها بوسائل الاتصالات المختلفة في إحداث أثر التوقع المسبق في صدور مثل هذه التشريعات وتمنع المفاجأة عند صدورها.

سادساً : تعمل الأتمتة الالكترونية سواء على مستوى الصياغة أو مستوى المناقشات البرلمانية، حيث تعد مناقشة مشاريع القوانين هي جوهر أو معيار النظام التمثيلي البرلماني^(٢٣)، على الحد من ظاهرة القصور التشريعي^(٢٤) الذي يعتور النصوص

(١٩) تنظر المادة (٦١/ثانياً) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

(٢٠) تنظر المادة (٦١/سابعاً) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

(٢١) ينظر : د. مازن ليلو راضي، حماية الأمن القانوني في النظم القانونية المعاصرة، ط١، المركز العربي للدراسات والبحوث والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ١٧.

(٢٢) ينظر : د. أحمد طلال عبد الحميد البدري، المشرع وفكرة التوقع المشروع، مقال منشور في موقع الحوار المتمدن بالعدد (٦٧٧٣) في ٢٨/١٢/٢٠٢٠ على الموقع الالكتروني : www.alhewar.org.

(٢٣) ينظر : د. منذر الشاوي، دولة القانون، ط١، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٣، ص ٦١.

(٢٤) القصور التشريعي يعني عدم ملائمة النص القانوني للحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة في مجتمع معين لعدم تضمنه أحكام تفصيلية أو جزئية تتناسب والتغيرات الطارئة في المجتمع، ينظر: فارس حامد عبد الكريم، القصور التشريعي، مقال منشور على الموقع الالكتروني: www.alnoor.se.asp ليوم ٢٠١٧/٣/١٥.

التشريعية، إذ تؤمن الأتمتة الالكترونية للصائغين والنواب قواعد البيانات وصيغ التشريعات المقارنة والآراء الفقهية والسوابق القضائية التي تعرضت للحالة محل المناقشة مما يسهل تلافي النقص أو القصور التشريعي المخل بفاعلية النص المراد تشريعه، فالأتمتة التشريعية ومن خلال البرامج التقنية تعمل على الحد من عيوب الصياغة التشريعية^(٢٥) وخصوصاً الأخطاء اللغوية والإملائية والمطبعية أو التكرار والترديد وأيضاً تلافي أخطاء الترقيم والتصنيف والتقسيم إذ أمنت التكنولوجيا الحديثة برامج تحد من هذه الأخطاء وتساعد الصائغين والنواب في مراجعة النصوص قبل إقرارها بشكل نهائي.

سابعاً: تعمل الأتمتة الالكترونية على تحقيق علم الكافة بالأحكام والقواعد القانونية الجديدة إضافة للنشر في الجريدة الرسمية، فالوسائل الالكترونية توسع من نطاق العلم بالتشريعات وتقلل من حدة قاعدة أو مبدأ (عدم جواز الاعتذار بالجهل بالقانون)، فوفقاً لهذه القاعدة فإن كل مخاطب بأحكام القانون يكون قد اطلع على حكمه وذلك بمجرد النشر في الجريدة الرسمية، إذ يكون علم الكافة مفترضاً بعد النشر، والحقيقة هذا غير ممكن عملياً حتى بالنسبة للعاملين في مجال القانون حيث لا يمكن تتبع تطورات التشريعات وإصداراتها فما بالك بالنسبة للمواطن العادي البعيد عن الحياة القانونية والثقافة القانونية ومع ذلك فإن هذه القاعدة أملت اعتبارات العدالة والمساواة بين الناس^(٢٦)، وقرينة معرفة القاعدة القانونية من قبل الخاضعين لها غير قابلة لإثبات العكس فلا يمكن لمن يخضع للقانون أن يقيم الدليل على عدم علمه أو جهله به^(٢٧)، ومن هنا تكون الأتمتة الالكترونية وسيلة لتخفيف صرامة هذه القاعدة من خلال توسيع قاعدة العلم بالأحكام القانونية وزيادة دائرة المعارف والمدارك القانونية بوسائل الاتصال الحديثة.

المبحث الثاني

مجالات الأتمتة الالكترونية في نطاق العمل التشريعي

Areas of electronic automation within the scope of legislative work

تلعب الأتمتة الالكترونية بكافة أشكالها ومظاهرها التكنولوجية دوراً كبيراً في زيادة فاعلية البرلمان وعمله التشريعي، والبرلمان كمؤسسة ديمقراطية تعمل على تحقيق عملية التحول الديمقراطي من خلال وظيفتها التشريعية، إلا أن تلك الوظيفة تحتاج للوسائل التكنولوجية الحديثة الداعمة لعملها التشريعي من خلال الإسهام في تحقيق ديمقراطية الاتصال والتعبير الحر عن الآراء عن مشاريع القوانين والسياسة التشريعية للبرلمان، كما أن هذه الوسائل تعمل على الوفاء بحق الجماهير في المعرفة وصنع القرارات الخاصة بالسياسة التشريعية للبرلمان والتأثير على اتجاهات الرأي العام وتوفير البيانات والمعلومات للجمهور^(٢٨)، إذ يُعد تقاسم المعرفة شكل من أشكال التوجيه الذي يضمن أن تكون عملية صنع القرار صحيحة وتستند إلى معرفة مسبقة وهذا يقتضي توفير

(٢٥) حول عيوب الصياغة التشريعية، ينظر: د. عصمت عبد المجيد بكر، أصول التشريع، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٩، ص ١١٣ وما بعدها.

(٢٦) ينظر: د. عصمت عبد المجيد، مشكلات التشريع، دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، بدون سنة نشر، ص ٢١٩.

(٢٧) ينظر: د. منذر الشاوي، مدخل في فلسفة القانون، ط ١، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١١، ص ١٢٢.

(٢٨) ينظر: دور وسائل الإعلام في مراحل التحول الديمقراطي، مصر أنموذجاً، مركز الجزيرة للدراسات، متاح على الموقع الالكتروني: www.studies.aljazeera.net ليوم ٢٠٢١/٧/٣.

المعلومات للجميع لتمكينهم من اتخاذ القرارات الصحيحة من خلال فهم مشترك للأحداث قد يؤثر على رؤية المشرع وسياسته التشريعية في المستقبل، وسنحاول تناول مجالات الأتمتة التشريعية حسب مراحل العملية التشريعية في المطالب الآتية :

المطلب الأول

الأتمتة الالكترونية في مرحلة إعداد مشروع القانون

Electronic automation in the draft law preparation stage

إن من أهم وظائف الهيئة التشريعية هي سن القوانين، وأن أول مرحلة في عملية سن القوانين هي مرحلة إعداد مشروع القانون وصياغته فنياً، والصياغة التشريعية، تعني المهارة والقدرة المستمدة من الأناة والصبر والتمرس والمزاولة لتحقيق جودة التشريع^(٢٩)، كما أنها تعني مجموعة من الأدوات التي تخرج القاعدة القانونية إلى الوجود العملي إخراجاً يحقق الغاية التي يفصح عنها جوهرها^(٣٠)، وعموماً يجب أن تخضع عملية الصياغة التشريعية وهي خلاصة جهد وخبرة بشرية لقواعد بهدف ضمان جودتها وتقليل عيوب التشريع، وأن إخضاع مثل هذه القواعد في الصياغة لعملية المكننة الالكترونية يساعد على تقليل الأخطاء البشرية في عملية ضبطها، وهنالك جملة من المعايير يتعين على الصانع أن يأخذها بنظر الاعتبار عند الإعداد لمشروع القانون ومنها، معايير تتعلق بفن الصياغة التشريعية كالوضوح والمنطقية ومعايير تتعلق بلغة الصياغة كسلامة اللغة والجمل المكثفة والغنية والمصطلحات غير القابلة للتأويل ومعايير بنيوية تتعلق بالبناء الهيكلي للقانون كإسم القانون والديباجة والسند الدستوري والتعاريف والأحكام العامة والأحكام الجوهرية والأحكام الختامية والأسباب الموجبة والملاحق والجدول، فضلاً عن معايير تتعلق بحرفية الصانع ومعايير شكلية وموضوعية تتعلق بالصياغة^(٣١) وتساعد الأتمتة الالكترونية للجهد البشري في هذه المرحلة على تحقيق الآتي :

أولاً : تعمل قواعد البيانات وبنوك المعلومات على توفير البيانات والمعلومات والإحصائيات اللازمة للصانع والمشرع لمعرفة آثار التشريع المزمع إعداده القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والمالية والكلف المالية للتشريع، حيث توفر قواعد البيانات المرتبطة بالشبكة العالمية للمعلومات كافة المعلومات المتعلقة بمشكلة التشريع وتأريخ ظهورها وأسبابها ونطاقها والآثار المترتبة عليها^(٣٢)، كما أنها تسمح بالحصول على الأرقام والإحصائيات ذات العلاقة بموضوع التشريع من خلال إمكانية الولوج الالكتروني إلى مواقع الجهات والمؤسسات الحكومية والخاصة.

ثانياً : توفير البيانات والمعلومات عن التشريعات الوطنية والمقارنة ذات العلاقة بموضوع التشريع، مما يساعد ذلك على مراعاة طبيعة البيئة الوطنية في صياغة القوانين المستمدة من مصادر أجنبية، فالوسائط الالكترونية وقواعد البيانات تساعد المشرع الذي يضطر أحياناً إلى الاقتباس من أنظمة قانونية ثبت نجاعتها في بيئة أجنبية كونها تستند إلى أسس

(٢٩) ينظر : د. إبراهيم مدكور ود. سهير القلماوي، ود. زكي نجيب محمود، الموسوعة العربية الميسرة، مؤسسة فرانكين، دار الشعب، القاهرة، ١٩٦٧، ص ١٣١٦.

(٣٠) ينظر : د. حسن كير، الموجز في مدخل القانون، ط ١، دار المعارف، الاسكندرية، ١٩٦١، ص ١٠١.

(٣١) لمزيد من التفصيل ينظر : د. أحمد طلال عبد الحميد البدري، استراتيجية حوكمة التشريعات الإدارية في العراق، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠١٩، ص ١٠٢ وما بعدها.

(٣٢) حول مراحل قياس أثر التشريع ينظر : د. هاتف المحسن، قياس أثر التشريع، دراسة تطبيقية تجرى لأول مرة في قياس وتقييم الأثر التشريعي لبعض القوانين النافذة ومشروعات ومقترحات القوانين، ط ١، دار ومكتبة السنهوري، بيروت، ٢٠١٨، ص ٣٠ وما بعدها.

علمية صحيحة، وهذا يقتضي مراعاة البيئة الوطنية وعناصرها المادية والروحية عند النقل والاقتباس من المصادر أو التشريعات الأجنبية^(٣٣)، وبالتالي فإن هذه الوسائط الالكترونية ووسائل نقل المعلومات الرقمية تساعد في سرعة الإطلاع والمقارنة وموائمة مقترح النص أو التشريع الوطني مع بيئته التشريعية مع الاستفادة من تجارب التشريعات المقارنة.

ثالثاً: استطلاع الرأي العام، وهذا لا يقتصر على ما يذاع وينشر في وسائل النشر والإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة التقليدية كالصحف والمجلات والإذاعة والتلفاز، وإنما تساعد الأتمتة الالكترونية على استطلاع الرأي العام الالكتروني، وهو ذلك الرأي الذي يعبر عن أكبر شريحة ممكنة من الجماهير في الفضاء الواسع على شبكة الانترنت مع التأثير على أكبر شريحة يمكن الوصول إليها والرأي العام الالكتروني يشمل كل فكرة أو اقتراح أو رأي أو مشاركة أو حتى لفظ اعتراض أو نكتة تعبر عن توجه معين أو إيديولوجية معينة نابعة من تجربة شخصية أو جماعية لها علاقة بالجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية^(٣٤) يمكن توصيلها إلى المشرعين كرسالة الكترونية من خلال شبكة المعلومات لتأخذ دورها في المشاهدة والإطلاع من قبل ذوي القرار ممن يستخدم هذه الخدمة أو من يبحث عن معلومة معينة، ومن مظاهر الرأي العام الالكتروني الاحتجاجات الالكترونية والعصيان المدني الالكتروني (ECD) (Electronic civil Disobedience)^(٣٥) حيث تؤثر هذه المظاهر الالكترونية في عكس الرأي السائد في المجتمع في مرحلة ما وهذا يمكن المشرع وذوي القرار من دراسة هذه التوجهات لإصدار تشريعات فعالة ويمكن الإشارة على مستوى الواقع العملي في العراق ما أثاره الرأي العام الالكتروني بصدد إصدار قانون مكافحة الجرائم الالكترونية والآراء النقدية من الفقه القانوني والباحثين وعامة الناس التي وجهت لمسودة مشروع القانون، وكذلك ما أثاره الرأي العام الالكتروني في المواقع وصفحات التواصل الاجتماعي بصدد حق حضانة الأطفال في قانون الأحوال الشخصية النافذ مما دفع البرلمان لتقديم مشروع تعديل أحكام المادة (٥٧) من قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ المعدل.

رابعاً: يمكن توظيف الأتمتة الالكترونية في مجال توفير وسائط دعم الصياغة التشريعية سواء كانت هذه الوسائط لغوية أو معلوماتية كتوفير مرجع رسمي عام (Lexicon و Glossary) يتضمن جميع العبارات الحقوقية بدلالاتها المستخدمة في مجموع النصوص التشريعية والتنظيمية القائمة مع توفير أنظمة الكترونية للصياغة التشريعية الآلية والتحقق من إجراءات وأصول وسلامة القواعد اللغوية واحترامها عند صياغة النصوص التشريعية كنظام (Lexidit)، ونظام (Leda) وهو نظام الكتروني جرى تطويره لدعم المشرعين الألمان في الصياغة التشريعية يسهل الوصول إلى الإرشادات الألمانية، كما

(٣٣) ينظر : د. عبد القادر الشخيلي، فن الصياغة القانونية، تشريعاً وفقهاً وقضاءً، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ١٩٩٥، ص ٥١.

(٣٤) ينظر : ناريمان ابراهيم شقورة، تأثير وسائل التواصل الاجتماعي والاتصال الحديثة على التغيير السياسي في المنطقة العربية ٢٠١١ - ٢٠١٤، رسالة ماجستير، جامعة القدس، كلية الدراسات العليا، ٢٠١٤، ص ٤٤ وما بعدها، متاحة على الموقع الالكتروني للجامعة : www.alquds.edu.
(٣٥) ينظر : ناريمان ابراهيم شقورة، المصدر السابق، ص ٤٥ و ٤٦.

يتيح عبر قراءة الصياغة التأكد من مطابقة هذه الصياغة على القواعد المحددة في لائحة الإرشادات، وغيرها من الأنظمة المتطورة التي تتيح التخريج الآلي للصياغة^(٣٦).
خامساً : توفر الأتمتة الالكترونية للمؤسسة التشريعية خدمات بنوك المعلومات القانونية (data bank) وهي على نوعين شاملة وجزئية يمكن الوصول إليها عن طريق محرك بحث (search) أو عن طريق تقنيات الربط (hyper link)، فضلاً عن بنوك الأرشفة التي تخزن النصوص كاملة عبر تصويرها (scanning) فضلاً عن مواقع الخدمة الالكترونية الأخرى دولية أو حكومية أو شبه حكومية كوزارات العدل أو المجالس التشريعية .. الخ والمواقع الخاصة كموقع مورد الخدمة (ISP) أو عبر برنامج (Pogar) الخاص بإعداد لائحة للمواقع الدولية التي تتوافر فيها نصوص الاتفاقيات الدولية والإقليمية أو موثيق المؤتمرات العالمية^(٣٧) والتي يمكن للمشروع العراقي الولوج لهذه المواقع والإطلاع على التجربة العالمية في التشريع واسترجاعها إلكترونياً.
سادساً: توفر الأتمتة الالكترونية إمكانية إجراء الاقتراح الالكتروني للوقوف على رأي الناخبين أو المواطنين المستهدفين بالقانون، فعلى سبيل المثال استخدمت نيوزلندا تقنية الاقتراح الهاتفي (Tele vote) للوقوف على آراء المواطنين بخصوص مشاريع القوانين لضمان أكبر قدر من الشفافية والتشاركية في صنع قرار المشرع وفي هولندا طبقت ما يعرف بالديمقراطية الهاتفية (Tele Democracy) وهو برنامج يتيح للناخب مناقشة مشاريع القوانين التي تقترحها الحكومة^(٣٨).

المطلب الثاني

الأتمتة الالكترونية في مرحلة المناقشة والتصويت على القانون

Electronic automation in the phase of discussion and voting on the law

تعد مرحلة المناقشة والتصويت على مشروع القانون من أهم الإجراءات التشريعية لأنها تبلور نصوص القانون بشكلها النهائي بعد إغنائها بالمناقشة والتمحيص من قبل أعضاء الهيئة التشريعية، وقد عبر عن هذه الحقيقة الفقيه الفرنسي (بيردو) بالقول أن مناقشة مشاريع القوانين هي جوهر أو معيار النظام التمثيلي أو الليبرالي، إلا أن فلسفة المناقشة قد بدأت بالتراجع بسبب ازدياد تدخل الدولة في العديد من الجوانب وبشكل تفصيلي وأدى ذلك إلى زيادة عدد القوانين واتسام نصوصها بالطابع الفني الذي أدى بطبيعة الحال إلى زحمة المجالس التشريعية وعدم اختصاصها^(٣٩)، ولذلك فإن أتمتة العملية التشريعية أمست حاجة ملحة لتخفيف الزخم على الهيئة التشريعية وضمان السرعة والاقتصاد في الوقت والجهد وهذا كله يصب في قناة جودة العملية التشريعية، ويمكن الاستفادة من مزايا الأتمتة الالكترونية في مرحلة المناقشة والتصويت في الجوانب الآتية :
أولاً : ضبط حضور وانصراف أعضاء مجلس النواب العراقي إلكترونياً من خلال وجود برنامج أو تطبيق الكتروني لتحديد الأعضاء الحاضرين في الجلسة إلكترونياً وعرضها

(٣٦) ينظر : د. وسيم حرب، منهجيات ووسائل ومصادر إنتاج النص التشريعي نحو تطوير الصياغة التشريعية للبرلمانات العربية، مصدر سابق، ص ١٦٧.

(٣٧) ينظر : د. وسيم حرب، المصدر السابق، ص ١٥٥-١٥٧.

(٣٨) ينظر : د. أحمد طلال عبد الحميد البديري، الأتمتة الالكترونية لعمل البرلمان ضرورة أم ترف، مقال منشور في موقع الحوار المتمدن العدد (٦٩٠١) في ٢٠٢١/٥/١٧ على الموقع الالكتروني : www.alhewar.org

(٣٩) ينظر : د. منذر الشاوي، فلسفة القانون، ط ١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ٢٠٠٩، ص ٢١٨.

على شاشة كبيرة في المجلس وهذا يسهل إدارة الجلسة وإحصاء عدد النواب الحاضرين قبل الشروع بعملية مناقشة مشروع القانون والتصويت عليه ولا سيما أن الدستور قد حدد في المادة (٥٩/أولاً) منه النصاب القانوني لانعقاد جلساته حيث نصت على أن (يتحقق نصاب انعقاد جلسات مجلس النواب بحضور الأغلبية المطلقة لعدد أعضائه) والمقصود بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه كما فسرتة المحكمة الاتحادية العليا في قرارها المرقم (٩٠/اتحادية/٢٠١٩) في ٢٨/٤/٢٠٢١ هو أكثر من نصف العدد الكلي لأعضاء مجلس النواب أينما وردت عبارة (الأغلبية المطلقة) سواء اقترن ذكرها بعبارة عدد أعضائه أم جاءت مجردة، وهذا الاتجاه سليم ويتوافق مع مبادئ التفسير المتكامل لنصوص الدستور ذلك لأن تعريف الأغلبية المطلقة بأنها نصف العدد الكلي زائداً واحداً لا يصح إذا كان عدد المجلس فردياً^(٤٠). وهذا يقتضي إخضاع حضور وانصراف أعضاء مجلس النواب لنظام إدارة الكتروني يتضمن جدول تفاصيل حضور وانصراف لكل عضو من أعضاء المجلس بالوقت والتاريخ وهذا يسهل عملية إثبات حضوره في جلسات المناقشة والتصويت لاحقاً والتي هي يفترض بدورها الخضوع لنظام تصويت الكتروني ويمكن الاستفادة من تقاطع المعلومات بين النظامين في إثبات حضور النائب أو غيابه وبالتالي تصويته أو عدم تصويته، كما يجب أن يتضمن هذا النظام إمكانية الإدارة والتتبع من رئاسة البرلمان مع إمكانية عضو مجلس النواب في الدخول إلى ملفه الشخصي للإطلاع فقط على أوقات وتواريخ حضوره وانصرافه، كما يجب أن يكون هذا النظام مستجيباً لنص المادة (١٨) من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي إذ يجب أن يوفر إمكانية نشر الحضور والغياب بموجب قائمة الكترونية إضافة لنشرها في نشرة مجلس النواب الاعتيادية وإحدى الصحف مع إمكانية توجيه التنبيه الالكتروني لعضو مجلس النواب في ملفه الشخصي الالكتروني في حالة تكرار غيابه خلافاً لما هو مسموح في المادة (١٨/ثانياً) من النظام الداخلي للمجلس مع عرض كافة الإجراءات المتخذة من إدارة المجلس كنشر حالة الغياب أو التنبيه أو استقطاع مكافآت عضو مجلس النواب المتغيب، مع إمكانية توظيف التكنولوجيا الحديثة في استخدام بصمة الأصابع أو العين أو الوجه لإثبات الحضور الفعلي وتجنب خداع نظام الحضور والانصراف الرقمي، كاستعمال جهاز (face Deep 5) وهو جهاز التعرف على الوجه المعتمد على الذكاء الصناعي وعادة ما يكون بوحدة معالجة ثنائية النواة (Linux) مع خوارزمية التعلم العميق القابلة على التعرف السريع على ديناميكية الوجه وسرعة التعرف على المستخدمين من مسافة (٢) متر في أقل (0.3) ثانية كما يعطي تنبيهات ومجموعة متنوعة من التقارير ومنها ارتداء عضو مجلس النواب للكمامة من عدمها^(٤١) وتتصدر الصين حالياً قائمة الدول التي تستخدم هذه التقنية في مختلف المجالات العامة وتليها الولايات المتحدة الأمريكية وعدد كبير من الحكومات الديمقراطية في أوروبا^(٤٢).

(٤٠) لمزيد من التفصيل ينظر: د. احمد طلال عبد الحميد البديري، تعليق على قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (٩٠/اتحادية/٢٠١٩) في ٢٨/٤/٢٠٢١ والخاص بالعدول عن اتجاهاتها السابقة الخاصة برفع الحصانة البرلمانية من أعضاء مجلس النواب وتفسير الأغلبية المطلقة والبسيطة، منشور في موقع الحوار المتمدن، العدد (٦٩١٩) في

٢٠٢١/٦/٥ على الرابط الالكتروني: www.alhewar.org.

(٤١) ينظر الموقع الالكتروني: www.anviz.com.

(٤٢) ينظر الموقع الالكتروني: www.noonpost.com.

ثانياً: في مجال مناقشة مشاريع القوانين المطروحة على الهيئة التشريعية وتعد هذه المرحلة من أهم مراحل إنتاج التشريع لأنها تتضمن مناقشات موضوعية وجوهرية للنواب قبل الموافقة على التصويت عليه، فعند عرض مشروعات القوانين على مجلس النواب يتم مناقشة المبادئ والأسس العامة للمشروع فإذا حصلت الموافقة بأغلبية عدد أعضائه يتم الانتقال إلى مناقشة مواد المشروع كل مادة على حدة ولا يجوز التصويت قبل مضي أربعة أيام على الأقل من المداولة فيه، حيث يقرأ المشروع قراءة أولى ويقرأ الثانية بعد يومين على الأقل من القراءة الأولى بما يسمح باستلام المقترحات التحريرية بتعديله وإجراء المناقشات النهائية عليه^(٤٣)، حيث تساهم التكنولوجيا الحديثة في تسهيل عملية المناقشة في المجالات الآتية :

- ١- عرض الوثائق والمعلومات والبيانات وتقرير اللجنة البرلمانية المختصة على كل عضو من أعضاء مجلس النواب إلكترونياً مع عرض مسودة مشروع القانون المقترح أو المطروح للمناقشة أو القراءة مع إمكانية استرجاعها وسحبها مما يسهل على عضو مجلس النواب الاطلاع على الملف التشريعي قبل بدأ المناقشة والقراءة الأولى.
- ٢- حصر أصوات أعضاء مجلس النواب لتحقيق الأغلبية المطلوبة للموافقة على المبادئ والأسس العامة للتشريع قبل الانتقال إلى مناقشة مواد مادة مادة.
- ٣- إمكانية تسجيل المناقشات الجارية على مشروع القانون (فديويًا) مع إمكانية تمييز بصمة الصوت لكل نائب تداخل في عملية المناقشة مع إمكانية تحويل الكلام إلى بيانات رقمية يمكن تخزينها وطبعها لاحقاً إذا تطلب الأمر^(٤٤).
- ٤- التعرف على الآراء والمقترحات بعد القراءة الأولى لنصوص المشروع قبل القراءة الثانية مما يتيح إمكانية التعديل بالحذف أو الإضافة مع إمكانية الاستفادة من المنصات الرقمية المخصصة للتواصل بين النواب والمواطنين، كمنصة البرلمان الألماني ومنصة البرلمان البرازيلي التي توفر ربط المواطن بصانعي القانون حيث يمكن إبداء الآراء ومتابعة القوانين ومناقشتها مع نوابهم قبل إقرارها نهائياً، وأيضاً من أمثلتها بوابة برلمان (كاتلونيا) وموقع البرلمان الإنكليزي على وسائل التواصل الاجتماعي وكذلك من خلال ما يعرف بالأكشاك الإلكترونية (e - kiosk) وهي غرف صغيرة للمعلومات توضع خارج مبنى البرلمان لغرض إرسال واستلام المعلومات مع النواب والزائرين كما هو الحال مع أكشاك الانترنت المدعومة من قبل (BBC Democracy live) الموضوعة في موقع الكافيتريا الملحق بالبرلمان البريطاني، أما البرلمان الأسترالي فقد وضع تطبيق رقمي يعمل باللمس باسم (التقي نائبك) في أكشاك قرب مبنى البرلمان تمكن المواطن من اللقاء بنائبه إلكترونياً وإبداء رأيه ومقترحه في مشروع قانون ما، مع إمكانية الوصول لأعضاء البرلمان بمختلف الوسائل كالهواتف الذكية والأجهزة اللوحية أو الدخول لحساباتهم الشخصية من خلال الروابط الإلكترونية المتاحة لهذه الصفحات^(٤٥).

(٤٣) تنظر المواد (١٣٢) و(١٣٣) و(١٣٦) من النظام الداخلي لمجلس النواب، ولمزيد من التفصيل ينظر : د. حميد حنون خالد، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، القسم الثاني، طبع وتوزيع مكتب نور العين، بغداد - الوزارية، ٢٠٠٩، ص ١٢٢.

(٤٤) ينظر الموقع الإلكتروني : www.nasainarabic.net.

(٤٥) ينظر : البرلمان الإلكتروني وتطبيقاته عالمياً، المركز الأوربي للدراسات (ECESAO) على الموقع الإلكتروني : www.ecesao.org/ar.

ثالثاً : في مجال التصويت على القوانين : تتيح الأتمتة الالكترونية لعملية التصويت على نصوص القانون المطروح للتصويت لتحقيق المزايا الآتية :

١- حصر أعضاء مجلس النواب الحاضرين لتحديد تحقق النصاب القانوني للتصويت على القانون حيث نصت المادة (٥٩/ثانياً) من دستور ٢٠٠٥ على أن (تتخذ القرارات في جلسات مجلس النواب بالأغلبية البسيطة بعد تحقق النصاب، ما لم ينص على خلاف ذلك) والمقصود بالأغلبية البسيطة وفقاً لقرار المحكمة الاتحادية العليا التفسيري المرقم (٩٠/اتحادية/٢٠١٩) في ٢٨/٤/٢٠٢١ هو أكثر من نصف العدد الفعلي لأعضاء مجلس النواب الحاضرين بعد تحقق نصاب انعقاد الجلسة بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاءه.

٢- التصويت الالكتروني : وهو عملية ناتجة عن مخرجات لتفاعل يتم فيه استخدام الوسائل الفنية والتقنية من أجهزة وحواسيب وبرمجيات رقمية والتي يتم من خلالها جدولة البيانات ومعالجتها وإظهار نتائج تلك المدخلات وهذا يتطلب توافر معيار قانوني يتيح اعتماد التصويت الالكتروني داخل قبة البرلمان تشريعياً بما يحفظ طبيعة الممارسة البرلمانية، وأيضاً يتطلب توفر معيار تقني والذي يتمثل بوجود التقنيات والبرامج الالكترونية بالشكل الذي يضمن قيم الديمقراطية وتلافي العيوب والمساوئ المتحصلة من عملية التصويت الرقمي بما يحقق الثقة بجدارة التصويت الالكتروني^(٤٦) وهذا يتطلب وجود كود أو رقم سري لكل نائب لأغراض عملية التصويت لا يمكن إعارته أو استخدامه من قبل نائب آخر للتصويت نيابة عنه أو سرقة الأصوات مع مراعاة الحالات تحديد شكل التصويت تشريعياً إذ يجب أن ينظم المشرع شكل التصويت وذلك بإجازة التصويت الالكتروني وأيضاً برفع الأيدي أو القيام والجلوس، أو التصويت بالنداء بالأصوات مع ملاحظة قفل حساب الأعضاء غير المصوتين في الجلسة لمنع تصويتهم خارج أوقات الجلسة التي جرى فيها التصويت، إذ بالرجوع إلى اللائحة التنفيذية لمجلس النواب المصري لسنة ٢٠١٦ نجد أن المشرع المصري قد وضع محددات يجب مراعاتها عند التصويت الالكتروني وهذه المحددات هي (مراعاة الحالات التي حدد فيها المشرع شكل معين من التصويت^(٤٧) وجوب قفل حساب الأعضاء غير المسجلين للحضور إلكترونياً من الأمانة العامة للمجلس لمنع استخدام بطاقتهم عند حساب عدد المصوتين^(٤٨)، شخصية التصويت الالكتروني ويحضر استخدام البطاقة الخاصة بنائب آخر^(٤٩)، التصويت في المواد الجنائية والضريبية ذات الأثر الرجعي يكون التصويت عليها نداء بالاسم^(٥٠)، التصويت على إسقاط العضوية في المجلس يكون نداء بالاسم^(٥١)، إذا طلب رئيس المجلس أو قدم طلب كتابي من ثلاثين عضواً في المجلس على الأقل للتصويت نداء بالاسم بدلاً من

(٤٦) ينظر : محمد نور البصراي، أثر الحوكمة الالكترونية على بناء الثقة بالبرلمان المصري، التصويت الالكتروني أنموذجاً، بحث منشور في مجلة علوم الإنسان والمجتمع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بكرة، العدد (٤) المجلد (٩)، السنة (٢٠٢٠)، الجزائر، ٢٠٢٠، ص ٦٤٨ وما بعدها.

(٤٧) نصت المادة (٣٢٠) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب المصري لسنة ٢٠١٦ على أنه (مع مراعاة الحالات التي يؤخذ فيها الرأي نداء باسم، يؤخذ الرأي بأحد الوسائل الآتية : أولاً : التصويت الالكتروني، ثانياً : رفع الأيدي، ثالثاً : القيام والجلوس).

(٤٨) المادة (٣٢١) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب المصري لسنة ٢٠١٦.

(٤٩) المادة (٣٢٢) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب المصري لسنة ٢٠١٦.

(٥٠) المادة (٢٧٣) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب المصري لسنة ٢٠١٦.

(٥١) المادة (٣٥٣) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب المصري لسنة ٢٠١٦.

التصويت الالكتروني^(٥٢)، لذا ندعو المشرع العراقي إلى تنظيم موضوع التصويت الالكتروني في النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي.

رابعاً: دعم نظم إدارة الجلسات البرلمانية في مرحلتي المناقشة والتصويت باستخدام تقنيات الدائرة التلفزيونية المغلقة (video conference)، إضافة لتقديم الخدمات التدريبية لأعضاء مجلس النواب العراقي وزيادة المعرفة البرلمانية من خلال الحلقات النقاشية الالكترونية (webinar) أو عن طريق بعض البرامج كبرنامج (Skype)^(٥٣)، ومن آخر التقنيات قيام البرلمان الإنكليزي (مجلس العموم واللوردات) باستخدام جهاز (النانو تكنولوجي) وهو جهاز كمبيوتر متناهي في الصغر تم تزويد كافة أعضاء البرلمان به وهو مزود بكافة المعلومات الضرورية للقيام بالمهام التشريعية والرقابية والسوابق البرلمانية، وكذلك نفذ البرلمان الإنكليزي برنامج يعرف بـ (Citizen on line Democracy) الذي يسمح للمواطنين بإبداء آرائهم وإيصالها لأصحاب القرار وأعضاء البرلمان بخصوص التشريعات وشؤون الحكم، وكذلك نفذت اليونان ما يعرف بمشروع (Pricles Project) وتطبيق تقنية (الاكسترايكت) وهو مشروع يشبه مشروع الاقتراع الهاتفي النيوزلندي من حيث أهدافه وآلياته، وكذلك أدخلت أوغندا نظام يستند إلى (SMS) لإعطاء القدرة للمواطن للتواصل مباشرة مع ممثليهم وكذلك يملك مجلس النواب الأندونسي نظام الرسائل النصية القصيرة الذي يسمح للجمهور بإرسال المقترحات والشكاوى عبر رسائل نصية إلى مجلس النواب^(٥٤).

خامساً: تعمل الأتمتة الالكترونية على تأمين انفتاح مجلس النواب على الرأي العام من خلال تأمين بث جلساته بصورة علنية مع بعض الاستثناءات التي تخص الأمن الوطني مع إمكانية الإطلاع على محاضر جلسات المجلس ولجانه ونشر وقائع جلساته ومحاضر جلساته الرسمية وغير الرسمية مع تأمين إمكانية تسجيل نتائج التصويت وإعلانها سواء أكان التصويت يدوياً أو الكترونياً^(٥٥)، وبذلك فإن الأتمتة الالكترونية تساهم في تحقيق مبدأ الشفافية والمشاركة في العملية التشريعية وتأمين علاقة تفاعلية بين الناخب وممثليه في البرلمان.

(٥٢) المادة (٣٢٥) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب المصري لسنة ٢٠١٦.

(٥٣) ينظر: د. مازن ليلو راضي ود. أحمد طلال عبد الحميد البديري، استراتيجية الحوكمة التشريعية المؤسسية، بحث منشور في مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٧٠) مجلد (١٧) لسنة ٢٠٢٠، ص ٩.

(٥٤) ينظر: فؤاد أحمد سلمان، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في تفعيل الرقابة البرلمانية، ط ١، المركز العربي للدراسات والبحوث والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٨، ص ٩١ وص ١٥٢.

(٥٥) ينظر: د. علي الصاوي، المصدر السابق، ص ٣١.

المطلب الثالث

الأتمتة الالكترونية في مرحلة الإصدار والنشر

Electronic automation in the approval and publication phase

تعد هذه المرحلة هي المرحلة الأخيرة لظهور القانون إلى حيز الوجود فبعد أن يصوت مجلس النواب على نصوص القانون وفقاً للآلية التي نصت عليها المادة (١٣٦) من النظام الداخلي لمجلس النواب لسنة ٢٠٠٦ يوافق رئيس الجمهورية^(٥٦) على القوانين التي يسنها مجلس النواب وإصدارها بعد إرسالها إليه خلال عشرة أيام من تأريخ وصولها^(٥٧)، وهنا تظهر دور الأتمتة الالكترونية في الجوانب الآتية:

أولاً: تعريف الرأي العام بمراحل التشريع حيث تساعد الوسائط والمواقع الالكترونية الرسمية على معرفة المرحلة التي وصل إليها التشريع وهل في مرحلة المصادقة والإصدار ومتابعة موقف رئيس الجمهورية من التشريع، ورغم أن رئيس الجمهورية وفقاً لدستور ٢٠٠٥ لا يملك حق الاعتراض التوقيفي على التشريعات كما في بعض الدول الفيدرالية كالولايات المتحدة كون التشريع يعد مصادقاً عليه بعد (١٥) خمسة عشر يوماً، ورغم أن الاعتراض لا يوقف صدور التشريع إلا أنه يفصح عن موقف رئاسة الجمهورية اتجاه هذا التشريع وهذا ما حصل مع قانون أسس معادلة الشهادات والدرجات العلمية العربية والأجنبية رقم (٢٠) لسنة ٢٠٢٠، حيث أن اعتراض رئيس الجمهورية لم يوقف إصدار التشريع حيث ساعدت وسائل الإعلام والمواقع الرسمية لرئاسة الجمهورية من معرفة موقف الجهات الرسمية كما لعب الرأي العام دوراً مهماً في بلورة موقف رئاسة الجمهورية اتجاه هذا القانون الذي اعتبرته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ماساً بالرصانة العلمية.

ثانياً: نشر القوانين والأنظمة والتعليمات في وسائل النشر المختلفة وخصوصاً الالكترونية فالأصل ووفقاً للمادة (١) من قانون النشر في الجريدة الرسمية رقم (٧٨) لسنة ١٩٧٧ فإن الوقائع العراقية هي الجريدة الرسمية لجمهورية العراق وتتولى وزارة العدل إصدارها ويعتبر جميع ما ينشر فيها النص الرسمي المعول عليه ويعمل به من تأريخ نشره إلا إذا نص فيه على خلافه، إلا أن دائرة الوقائع العراقية تملك الآن موقعاً إلكترونياً يتولى نشر جريدة الوقائع إلكترونياً وبصيغة (PDF) ويمكن لأي مطلع أو متابع الحصول على نسخة منها إلكترونياً، كما يمكن الحصول على نسخ من مشروع القانون من الموقع الرسمي لمجلس النواب العراقي، حيث يساهم نشر القوانين إلكترونياً في المواقع الرسمية وغير الرسمية من إشاعة الثقافة القانونية وسهولة وسرعة الوصول إلى التشريعات ومتابعة التعديلات التي تطرأ عليها وهذا ساهم بالتأكيد في التخفيف من صرامة قاعدة (لا يجوز الدفع بالجهل بالقانون).

(٥٦) نصت المادة (٧٣/ثالثاً) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ على ما يأتي (يتولى رئيس الجمهورية الصلاحيات الآتية : ثالثاً : يصادق ويصدر القوانين التي يسنها مجلس النواب وتعد مصادقاً عليها بعد مضي خمسة عشر يوماً من تأريخ تسلمها).

(٥٧) المادة (١٣٧) من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي لسنة ٢٠٠٦.

الخاتمة (Conclusion)

في نهاية بحثنا الموسوم الأتمتة الالكترونية للعملية التشريعية ومن خلال البحث الموضوعي المعمق توصلنا إلى النتائج والتوصيات الآتية :

أولاً : الاستنتاجات (Results)

- ١- تعد الأتمتة الالكترونية والتي تعني العمل والانسياب التلقائي للمعلومات أحد مظاهر الحكومة الالكترونية وأحد أدوات الحوكمة الالكترونية التي تساهم في جودة التشريعات من خلال الدقة والسرعة والاقتصاد في الوقت والجهد والكلفة.
- ٢- تعمل الأتمتة الالكترونية على دعم عمل المشرع وصائع النصوص من خلال الوسائط الالكترونية المختلفة التي توفر التشريعات والمعلومات والبرامج التي تسهل دراسة الملف التشريعي وعملية الصياغة الفنية وصولاً لمخرجات تشريعية عالية الجودة.
- ٣- تعمل الأتمتة الالكترونية على تحقيق التواصل بين المؤسسة التشريعية والمؤسسات التشريعية المناظرة لها في دول العالم مع تحقيق التواصل مع مؤسسات الدولة الأخرى التنفيذية والقضائية وتعمل على تواصل المواطن مع ممثليه بشكل جيد مما يساهم في تحقيق مبدأ المشاركة في التشريع كما تعمل على تعميق دور الفاعلين الأساسيين في العملية التشريعية من رجال القانون والقضاء ومؤسسات المجتمع المدني والمراسد البرلمانية والمؤسسات البحثية المعنية بالعمل البرلماني والعملية التشريعية.
- ٤- تعمل الأتمتة الالكترونية على تحقيق مبدأ الشفافية من خلال وضوح مراحل العملية التشريعية وإمكانية التداخل وإبداء الرأي والمقترحات في أي مرحلة كما أنها تدعم مبدأ المساءلة من خلال ضمان المراقبة الشعبية لعمل البرلمان والوقوف على أي خلل ممكن أن يحدث في العملية التشريعية، حيث ساعدت الوسائط الالكترونية في انفتاح عمل وجلسات البرلمان وسهولة الوصول إلى محاضر جلساته ومقررات لجانه إلى المهتمين والمتابعين وهذا ساعد على تحقيق جودة العمل البرلماني وجودة مخرجاته التشريعية والتخفيف من صرامة قاعدة (لا يجوز الدفع بالجهل بالقانون) واستقرار مبدأ الأمن القانوني.

ثانياً : التوصيات (Recommendation)

- ١- ندعو مجلس النواب العراقي إلى أتمتة العملية التشريعية بصورة تكاملية وبكافة مراحلها وعدم الاكتفاء بإنشاء موقع الكتروني لعرض نشاطات المجلس ومقترحات ومشاريع القوانين والمعلومات العامة وإنما إدخال الأتمتة الالكترونية في كافة مراحل العملية التشريعية.
- ٢- إدخال وسائط دعم الصائغين الالكترونية المعتمدة في الدول المتقدمة كألمانيا والتي من شأنها رفع جودة عملية الصياغة وإشراك المشرعين في عملية الصياغة التشريعية.
- ٣- إدخال عملية التصويت الالكتروني في العمل التشريعي سواء ما يتعلق بحضور وغياب أعضاء المجلس أو فيما يتعلق بتحقيق النصاب القانوني للانعقاد والتصويت ووضع المحددات والضوابط لعملية التصويت الالكتروني حتى لإقالة الأعضاء أو معاقبتهم بالاستفادة من تقنيات التعرف على البصمة والصوت والوجه.
- ٤- توسيع دائرة الاستطلاع الالكتروني للرأي العام من خلال الوسائط الالكترونية المختلفة والاستفادة من تجارب بعض الدول الديمقراطية في أوروبا، وذلك للوقوف على آراء ومقترحات شرائح المجتمع المختلفة بخصوص القوانين المزمع تشريعها والتي هي مرحلة المناقشة والتصويت أو الإصدار.

٥- الاستفادة من تقنية الاقتراع الالكتروني للمواطنين بخصوص مشاريع ومقترحات القوانين والاستفادة من تجربة (الاقتراع الهاتفي) أو (الديمقراطية الهاتفية) المعمول بها في نيوزلندا وهولندا وبريطانيا.

٦- الاستفادة من تجربة البرلمان الإنكليزي والاسترالي التي تعزز اتصال الناخب بممثليه من خلال ما يعرف بـ (الكشك الالكتروني) وتطبيق (التقي نائبك) التي تتيح للناخب الاتصال ومقابلة النائب الذي يمثله إلكترونياً من خلال غرف الكترونية قرب مبنى البرلمان.

٧- التغلب على قوة الممانعة للأتمتة الالكترونية والتي تستند إلى مخاوف بعض أصحاب القوى والنفوذ السياسي من مساس هذا التغيير بمناطق السيطرة والنفوذ داخل البرلمان وفقدان السيطرة على مراحل العملية التشريعية بسبب تحولها إلى العمل الرقمي التلقائي.

٨- اعتماد الأتمتة الالكترونية كآلية لتعزيز الثقة بالمؤسسة التشريعية فالديمقراطية الرقمية وسيلة حديثة لتغيير الطرق التقليدية في العمل السياسي ووسيلة عصرية لإدارة شؤون المؤسسة التشريعية وتجاوز التحديات الزمانية والمكانية من خلال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لتحقيق السرعة والجودة والاقتصاد في العمل التشريعي.

المصادر (References)

أولاً : الكتب القانونية :

- ١- د. إبراهيم مذكور ود. سهير القلماوي ود. زكي نجيب محمود، الموسوعة العربية الميسرة، مؤسسة فرانكلين، دار الشعب، القاهرة، ١٩٦٧.
- ٢- د. حسن كيره، الموجز في مدخل القانون، ط١، دار المعارف، الاسكندرية، ١٩٦١.
- ٣- حمزة ضاحي حمادة، الحكومة الالكترونية ودورها في تقديم الخدمات المرفقية، ط١، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٦.
- ٤- د. حميد حنون خالد، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، القسم الثاني، طبع وتوزيع مكتبة نور العين، بغداد، ٢٠٠٩.
- ٥- د. داود عبد الرزاق الباز، الحكومة الالكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وموظفيه، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٧.
- ٦- د. رافع خضر شبر، السلطة التشريعية في النظام الفيدرالي، ط١، منشورات زين الحقوقية، لبنان - بيروت، ٢٠١٧.
- ٧- عائشة عيسى عبد الله الذواذي، الارشيف الجاري والارشيف الوسيط، بحث ضمن ندوة بناء عصري للوثائق والمحفوظات للفترة من ٢٨-٣٠ / أكتوبر ٢٠٠٧، معهد الإدارة العامة، سلطنة عمان، ٢٠١٠.
- ٨- د. عبد الحميد بسيوني، الحكومة الالكترونية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨.
- ٩- د. عبد القادر الشخيلي، فن الصياغة القانونية، تشريعاً وفقهاً وقضاءً، ط١، دار الثقافة والنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ١٩٩٥.
- ١٠- د. عصمت عبد المجيد بكر، أصول التشريع، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٩.
- ١١- د. عصمت عبد المجيد بكر، مشكلات التشريع، دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، بدون سنة نشر.

- ١٢- عمر موسى جعفر القرشي، أثر الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت - لبنان، ٢٠١٥.
- ١٣- فؤاد أحمد سليمان، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في تفعيل الرقابة البرلمانية، ط١، المركز العربي للدراسات والبحوث والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٨.
- ١٤- د.مازن ليلو راضي، حماية الأمن القانوني في النظم القانونية المعاصرة، ط١، المركز العربي للدراسات والبحوث والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٠.
- ١٥- د.محمد الصيرفي، التطور الإداري، مدخل للحكومة الالكترونية، ط١، دار الكتاب العربي ودار المشرق العربي، القاهرة، ٢٠١٨.
- ١٦- د.محمد أمين يوسف، الإدارة والحكومة الالكترونية، دراسة حول الإدارة والحكومة الالكترونية مع إلقاء الضوء على تجربة الحكومة الالكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ط١، دار الكتب والدراسات العربية، الاسكندرية، ٢٠١٦.
- ١٧- محمود علي صبرة، الاتجاهات الحديثة في إعداد وصياغة مشروعات القوانين، مكتب صبرة للتأليف والنشر، مصر - الجيزة، يونيو ٢٠٠٩.
- ١٨- د.منذر الشاوي، دولة القانون، ط١، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٣.
- ١٩- د.منذر الشاوي، فلسفة القانون، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ٢٠٠٩.
- ٢٠- د.منذر الشاوي، مدخل في فلسفة القانون، ط١، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١١.
- ٢١- د.هاتف المحسن، قياس أثر التشريع، دراسة تطبيقية تجرى لأول مرة في قياس وتقييم الأثر التشريعي لبعض القوانين النافذة ومشروعات ومقترحات القوانين، ط١، دار ومكتبة السنهوري، بيروت، ٢٠١٨.
- ثانياً : البحوث والمقالات :**
- ١- د.أحمد طلال عبد الحميد البدري، الأتمتة الالكترونية لعمل البرلمان ضرورة أم ترف، مقال منشور في موقع الحوار المتمدن، العدد (٦٩٠١) في ٢٠٢١/٥/١٧ على الموقع الالكتروني : www.alhewar.org.
- ٢- د.أحمد طلال عبد الحميد البدري، المشروع وفكرة التوقع المشروع، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن، العدد (٦٧٧٣) في ٢٠٢٠/١٢/٢٨، على الموقع الالكتروني : www.alhewar.org.
- ٣- د.أحمد طلال عبد الحميد البدري، تعليق على قرار المحكمة الاتحادية العليا المرقم (٩٠/اتحادية/٢٠١٩) في ٢٠٢١/٤/٢٨ والخاص بالعدول عن اتجاهاتها السابقة الخاصة برفع الحصانة البرلمانية من أعضاء مجلس النواب وتفسير الأغلبية المطلقة والبسيطة، منشور في موقع الحوار المتمدن بالعدد (٦٩١٩) في ٢٠٢١/٦/٥ على الموقع الالكتروني : www.alhewar.org.
- ٤- زكريا عبد الكريم أسعد موسى، أساسيات الأرشفة الالكترونية، بحث منشور على الموقع الالكتروني : www.al-amlak.ly.
- ٥- د.علي الصاوي، الصياغة التشريعية للحكم الجديد، إطار مقترح للدول العربية، بحث منشور في كتاب نحو تطوير الصياغة التشريعية للبرلمانات العربية، أوراق الندوة البرلمانية العربية، بيروت (٤-٦) شباط / فبراير / ٢٠٠٣.

٦- فارس حامد عبد الكريم، القصور التشريعي، مقال منشور على الموقع الالكتروني : www.alnoor.se.asp.

٧- د.مازن ليلو راضي ود. أحمد طلال عبد الحميد البدر، استراتيجية الحوكمة التشريعية المؤسسية، بحث منشور في مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٧٠)، مجلد (١٧)، بغداد، ٢٠٢٠.

٨- محمد نور البصري، أثر الحكومة الالكترونية على بناء الثقة بالبرلمان المصري، التصويت الالكتروني أنموذجاً، بحث منشور في مجلة علوم الإنسان والمجتمع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، العدد (٤)، المجلد (٩)، الجزائر، ٢٠٢٠.

٩- د.هدى بنت محمد العمودي، الأرشفة الالكترونية، بحث منشور في مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مجلد (١٦)، العدد (١) ديسمبر ٢٠٠٩ – يونيو ٢٠١٠، متاح على الموقع الالكتروني : www.kfnl-gove.sa.

١٠- د.وسيم حرب، منهجيات ووسائل ومصادر إنتاج النص التشريعي، نحو تطوير الصياغة التشريعية للبرلمانات العربية، أوراق الندوة البرلمانية العربية، بيروت (٤-٦) شباط/فبراير ٢٠٠٣.

ثالثاً : الرسائل والأطاريح الجامعية :

١- أحمد طلال عبد الحميد البدر، استراتيجية حوكمة التشريعات الإدارية في العراق، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠١٩.

٢- ناريمان إبراهيم شقورة، تأثير وسائل التواصل الاجتماعي والاتصال الحديثة على التغيير السياسي في المنطقة العربية، ٢٠١١ – ٢٠١٤، رسالة ماجستير، جامعة القدس، كلية الدراسات العليا، ٢٠١٤، متاحة على الموقع الالكتروني : www.alquds.edu.

رابعاً : الدساتير :

- دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

خامساً : القوانين :

- قانون النشر في الجريدة الرسمية رقم (٧٨) لسنة ١٩٧٧ المعدل.

سادساً : الأنظمة واللوائح :

١- النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي لسنة ٢٠٠٦.

٢- اللائحة التنفيذية لمجلس النواب المصري لسنة ٢٠١٦.

سابعاً : المواقع الالكترونية :

- 1- معجم المعاني www.almaany.com
- 2- www.anviz.com.
- 3- المركز الأوروبي للدراسات www.ecesao.org/ar
- 4- www.nasainarabic.com.
- 5- www.noonpost.com.
- 6- موقع سطور الالكتروني www.sotor.com

"Automation of the legislative Process"**- Comparative study - By****Dr. Sura Harith Abdul Kareem Al Shawi**

University of Baghdad / College of Law

E-mail: sura.h@uobaghdad.edu.iq

Abstract

The term (atmata alectronieya) a relatively recent term, it is a word translated from the French word (Automatique) and from the English word (Automation), it means automatic or self – acting, which help to complete the work automatically with out of human intervention, therefore, it is one of most prominent aspects of e – government, which is called digital government or paperless government, and because of availability of these technologies of speed, accuracy, quality and economy in time and effort, is presence has become necessary in state bodies including the legislative body, This is because the legislative process is a complex process involving several parties, including the executive, the head of state, public opinion and civil society organization to ensure high quality legislative outputs, This research focuses on the concept of electronic automation linguistically and idiomatically, with an indication of the areas of application of These Techniques on the stages of legislative process.

Keywords : electronic automation, legislative process, legislative, electronic parliament, legislative Government, Good Government Standards.